

هيئة تنظيم مركز قطر للمال تصدر تقريرها السنوي لسنة 2007

السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال ورئيسها التنفيذي "سنة أخرى من التطور المتفوق"
"نتطلع قدماً إلى التعاون مع زملائنا في بنك قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لتشكيل جهاز تنظيمي من الدرجة الأولى"

للنشر الفوري

الدوحة، في 20 مايو 2008

في تعليقه الوارد في تقرير هيئة تنظيم مركز قطر للمال السنوي لعام 2007، وصف السيد فيليب ثورب، رئيس مجلس إدارة الهيئة ورئيسها التنفيذي، سنة 2007 بأنها سنة أخرى من التطور المتفوق الذي تشهده هيئة التنظيم. وأكمل السيد ثورب حديثه بنظرة إلى التغييرات المرتقبة في قطاع الخدمات المالية في قطر في ضوء قرار الحكومة القطرية في إنشاء هيئة تنظيمية موحدة ومتكاملة.

وسجل السيد ثورب التطورات التي شهدتها برامج هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالإضافة إلى تدفق الطلبات الجديدة في السنة الماضية. كما ألقى السيد ثورب الضوء على الجهود المستمرة الذي تبذله الهيئة في تطوير مجالات رئيسية ومنها نظام مكافحة غسل الأموال وتأسيس مذكرات تفاهم وترتيبات مماثلة مع هيئات تنظيمية عالمية.

وصرح السيد ثورب عن مشاركة هيئة تنظيم مركز قطر للمال في مناقشات تخطيطية مع وزارة المال وبنك قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية بخصوص إنشاء هيئة تنظيم موحدة ومتكاملة في قطر، وأعرب عن تطلعه قدماً إلى العمل مع زملائه في مجال التنظيم كما شكر التزام الزملاء في هيئة تنظيم مركز قطر للمال ومجهودهم.

وفي تعليقه على نتائج التقرير السنوي، أضاف السيد فيليب ثورب: "يسرني أن تكون سنة 2007 سنة أخرى من التطور المتفوق لهيئة التنظيم وأنا مؤمن بأنه كان لنا دور رئيسي في تصميم أساس البيئة التنظيمية الجديدة في قطر."

"من الأرجح أن يكون التقرير السنوي لسنة 2007 آخر تقرير تقدمه هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن عام كامل إذ أن الهيئة ستندمج قريباً مع قسم الرقابة المصرفية في بنك قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية لتشكيل هيئة تنظيم موحدة ومتكاملة".

واستطرد السيد ثورب قائلاً: "لقد أثبت هذا العام أيضاً أن مفهوم مركز قطر للمال وتوافر بيئة تنظيمية ذات مستوى وإدارة عاليي الجودة قد ساهما في جعل قطر مكان جذاب للأعمال. فبالإضافة إلى تركيز هيئة التنظيم على التعامل مع اهتمامات مقدمي الطلبات الجديدة والعمليات المتزايدة للمؤسسات المخولة، يبرز تكريسها موارد أساسية لتوسيع البيئة التنظيمية في مركز قطر للمال، والقدرة على تلبية طلبات هذا القطاع لقوانين جديدة من أجل تغطية مجالات حديثة من الأعمال. على سبيل المثال، لقد تم إصدار نظام جديد لتنظيم صناديق الاستثمار الجماعية التي تتطلع إلى مزاوله أعمالها في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه في الفترة الأولى من

السنة. وقد وافق مجلس إدارة هيئة التنظيم على هذا النظام وأصبح ساري المفعول بدءاً من 15 يوليو 2007.

"عام 2007، تم استلام 30 طلباً من مؤسسات ترغب في مزاولة عملياتها في مركز قطر للمال. في نهاية سنة 2007، تم إصدار 68 ترخيصاً وتحويلاً مقابل 33 ترخيصاً مُنح عام 2006. في سنة 2007 تم استلام أكثر من 283 طلباً فردياً فارتفع العدد الإجمالي للأشخاص المعتمدين المسجلين إلى 306 فرداً ما يؤكد على التنامي السريع للفرق العاملة في مركز قطر للمال.

وأنها السيد ثورب كلامه قائلاً: "من المؤكد أن من أهم تطورات سنة 2007 إعلان الحكومة عن عزمها تأسيس هيئة تنظيم موحدة للخدمات المالية في دولة قطر ستعمل وفقاً لأعلى المعايير الدولية. نحن سعيديون بأن الحكومة قد أدركت أهمية التنظيم ذي المستوى العالمي والعالي بالنسبة إلى نمو قطاع الخدمات المالية القطرية وتطور أسواق المال في قطر ويسرنا البناء على إنجازات هيئة تنظيم مركز قطر للمال."

ملاحظة للمحرر: نرفق لكم نسخة عن تقرير هيئة تنظيم مركز قطر للمال السنوي لسنة 2007 ، ويمكنكم الاطلاع على النسخة الإلكترونية للتقرير على الموقع الإلكتروني التالي: www.qfcra.com

###

لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

فريق عمل العلاقات العامة

هاتف: +974 495 6747

فاكس: +974 483 0894

البريد الإلكتروني: news@qfcra.com

لمحة عن مركز قطر للمال

إن مركز قطر للمال هو مركز مالي ومركز أعمال قامت بتأسيسه حكومة قطر ومقره الدوحة. تم إنشاء المركز بهدف اجتذاب مؤسسات الخدمات المالية العالمية وأهم الشركات المتعددة الجنسيات وبهدف تشجيع المشاركة في سوق الخدمات المالية المتنامية في قطر وفي أجزاء أخرى من المنطقة. يعمل مركز قطر للمال وفقاً لمعايير عالمية ويوفر بنية قانونية وبنية أعمال من الدرجة الأولى لكافة الشركات العاملة فيه. تم إنشاء مركز قطر للمال بموجب قانون مركز قطر للمال رقم (7) لدولة قطر وقد بدأ أعماله في 1 مايو 2005.

لمحة عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال

إن هيئة تنظيم مركز قطر للمال كيان تنظيمي مستقل تم تأسيسه بموجب المادة رقم (8) لقانون مركز قطر للمال. تقوم الهيئة بتنظيم الشركات التي تقدم الخدمات المالية في مركز قطر للمال أو انطلاقاً منه. وتملك الهيئة سلسلة كبيرة من السلطات التنظيمية بتحويل الشركات والأفراد والإشراف عليها وتأديبها عند الضرورة. وتقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتنظيم وفقاً لمعايير قانونية عالمية، تمت صياغتها عن قرب وفقاً لنماذج القوانين المعتمدة في مراكز مالية بارزة أخرى.

لمحة عن هيئة مركز قطر للمال

هيئة مركز قطر للمال هي الجهاز المسؤول قانوناً عن تطوير مركز قطر للمال وتشغيله وإدارته. وهي تعمل على اجتذاب المؤسسات الدولية للخدمات المالية والشركات الكبرى المتعددة الجنسيات، لتتشارك رؤيا واحدة قائمة على إرساء شراكة طويلة الأمد وذات فائدة متبادلة مع قطر. للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي: www.qfc.com.qa

لمحة عن قطر

عام 2005، أُجري استفتاء وطني رحّب ترحيباً كبيراً بدستور جديد نصّ على إجراء الانتخابات التشريعية الأولى في قطر وعلى قيام سلطة قضائية مستقلة. ودولة قطر هي حالياً عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة. ويعدّ الاقتصاد القطري بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم وتنتجه قطر إلى أن تكون أكبر مصدر للغاز المسيل في العالم وتعمل ضمن إطار برنامج حيوي يكمن في الاستثمار البنوي والتنوع الاقتصادي.

للمزيد من المعلومات يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني التالي:

www.qfcra.com